العدد 1523 - السنة السادسة
الاثنين 20 جمادى الأولى 1434 - الموافق 1 أبريل 2013
Monday 1 April 2013 - No.1523 - 6th Year

النظام والمعارضة يعلنان سيطرتهما الميدانية... والحقيقة غائبة

سوريا: معركة دمشق تشتد... وقذائف كيماوية ترعب لبنان

«شبكة شام»: القوات الحكومية تستهدف وسط العاصمة بالصواريخ

دمشق - «وكالات»: شهدت العاصمة السورية دمشق امس عدة انفجارات في مناطق متفرقة جراء قصف قوات النظام لها، في وقت سقط فيه سبعة قتلى على الأقل معظمهم بحمص، كما دارت اشتباكات بين الجيشين الحر والنظامي، وقام الأخير بقصف جوي ومدفعي على أكثر من محافظة سورية.

وأفادت شبكة شام أن قوات النظام قصفت بالصواريخ منطقة العدوي وسط دمشق، مما أحدث انفجارا كبيرا وتدميرا لعدد من المباني السكنية، وانتشار حالة من الهلع بين سكان الحي، وفي ريف دمشق شهدت كل من داريا والمعضمية وعربين قصفا عنيفا من قوات النظام.

كما قال ناشطون إن اشتباكات عنيفة دارت صباح الامس بين الجيش الحر التي تعد إحدى معاقل قوات النظام ومنها يقصف مدينة الرقة، وبالتزامن مع القصف دارت اشتباكات بين الطرفين في محيط المنطقة.

وفي حمص سقط قتيلان وعدد من الجرحى، ودمر عدد من المباني جراء القصف براجمات الصواريخ على مدينة الرستن، كما جرح عدد من الأشخاص بينهم أطفال ونساء في بلدة الغنطو جراء قصف قوات النظام بالمدفعية الثقيلة البلدة بريف حمص.

أما في الساحل فقد تعرضت بلدة مصيف سلمى باللاذقية لقصف مدفعي عنيف من قبل قوات النظام.

وشهدت محافظة إدلب اشتباكات عنيفة بين الجيشين الحر والنظامي في كفرنبودة وكرناز، كما قصف الجيش النظامي قرى ريف إدلب الجنوبي وقرى ريف حماة الشمالي من الحواجز الموجودة فيه.

وأكدت المعارضة السورية مقتل 111 شخصا امس، على يد قوات الأمن والجيش، وسقط معظم القتلى في دمشق وريفها، التي ذكرت التقارير الحكومية السورية أن الجيش ألحق فيها خسائر كبيرة بمن وصفهم بـ«الإرهابيين» في حين أعلن الجيش الحر عن تصديه لمحاولات اقتحام لبعض مناطقها، وقالت لجان التنسيق المحلية، وهي هيئة معارضة، إنها استطاعت توثيق مقتل 111 شخصا، بينهم 12 طفلا وخمس سيدات.

ووثقت اللجان 369 نقطة قصف في مختلف المدن والبلدات السورية، بينها سبع نقاط تعرضت للقصف بصواريخ أرض - أرض، بينما سجل القصف المدفعي فسجل في 117 نقطة. وبحسب اللجان، فقد شهدت البلاد عشرات نقاط الاشتباك، وتصدت مجموعات «الجيش الحر» لمحاولة اقتحام حرستا، بينها سيارة مزودة برشاش مضاد للطائرات في سلسلة عمليات نوعية ضد تجمعات لعناصر من «جبهة النصرة» في ريف حماة الشمالي أسفرت عن القضاء على أعداد منهم.

في السياق أعلنت قناة التلفزيون العامة الألمانية «أي آر دي» أمس الاول إصابة صحافي يعمل لديها بجروح خطرة بالرصاص أثناء تصويره تحقيقا في حلب. وأضافت أن الصحافي نقل إلى تركيا وحالته مستقرة.

وفي لبنان، أكد السفير السوري هناك علي عبد الكريم علي أنه لم يتسلم من وزير الخارجية اللبناني عدنان منصور أي رسالة احتجاج إلى الخارجية السورية بشأن خروقات للسيادة اللبنانية.

وأضاف بعد لقائه منصور أن سوريا هي من «يصيبها الأذى من المسلحين الذين يستغلون الأرض اللبنانية، وهي التي يصيبها الأذى كما يصيب لبنان».

وبالأمس أعلنت السلطات اللبنانية عن سقوط عدد من القذائف السورية على بلدات لبنانية قريبة من الشريط الحدودي بين البلدين.

وقالت الوكالة الوطنية للإعلام إن القذائف سقطت في كل من بلدات النورة والدبابية وقشلق وحكر جنين، وإن مصدرها الجانب السوري، وأضافت أن روائح كريهة وغريبة انبعثت من القذائف المنفجرة ما أثار هلعا في صفوف أهالي بلدة النورة.

مقاتلون معارضون في ريف دمشق

السلطات اللبنانية تعلن سقوط قذائف على بلدات حدودية ودمشق تنفي تسلمها أي رسائل احتجاج

«سانا»: الجيش يدحر الإرهابيين ويدمر راجمة صواريخ وسيارات مزودة برشاشات

البحرين: بدء تسلم شكاوى المتضررين من «الأمن الوطني»

المنامة - «وكالات»: أعلن المفتش العام بجهاز الأمن الوطني البحريني، محمد الرميحي، عن إنشاء مكتب تتمحور مهامه حول استلام شكاوى المتضررين من «جهاز الامن الوطني». وقال الرميحي وهو قاضي سابق بالمحكمة الكبرى «إن إنشاء المكتب يعد تجربة فريدة من نوعها في منطقة الخليج العربي وتحمل دلالات سامية في مجال حماية وصون حقوق الإنسان وترسيخ مبادئ وقواعد العدالة واحترام سيادة القانون وليصبح المكتب نموذجا يحتذى به في مجال حماية حقوق الإنسان وتفعيل المواثيق والمعاهدات والاتفاقات الدولية». وأضاف: «أنا مستعد لاستلام كل الشكاوي المسنودة بوثائق بصرف النظر عن فترة حدوثها». مشيرا إلى أن كافة المؤسسات والجهات المعنية تبذل جهودها للارتقاء بأداء المكتب والحفاظ على استقلاليته التامة وضمان حياديته وتزاهته ونيل ثقة كل فرد في قدرته على حمايته. ومن جهتها انتقدت المعارضة تعيين الرميحي بهذا المنصب وهو قاضي شارك في اصدار احكام على المتظاهرين أبان الأحداث والتظاهرات التي شهدتها البحرين.

مرسي: مصر لن تعود إلى الوراء... أبداً

القاهرة - «وكالات»: قال الرئيس المصري، محمد مرسي، إن بلاده «لن تعود إلى الوراء أبداً» مضيفاً أن من يريد لمصر ذلك «واهم». موجها خطابه في هذا الإطار إلى من قال إنه «عدو لمصر في الخارج» دون تسميته، وذلك في كلمة ألقاها في احتفال بـ«يوم المهندس». ونقلت «بوابة الأهرام» الرسمية عن مرسي قوله: «مصر لن تعود للوراء أبداً، وإذا كان هناك عدو لمصر بالخارج يتصور أو يريد او يحلم بأن تعود مصر للخلف فهو واهم». وأضاف مرسي في كلمته: «نحن لا نتدخل في شؤون أحد ولن نسمح لأي أحد أن يتدخل في شؤوننا أو يفكر أن يجرب نفسه معنا». وتوجه إلى المهندسين بالقول: «احذروا أن يضيع عليكم السفهاء الفرص.. لابد من الإبداع والتنمية.. المهندسون في القلب من هذه التنمية التي ننشدها بسواعد أبنائنا في كل المجالات».

واعتبر مرسي أن مصر تواجه حاليا مقاومة من قبل من لا يريدون «التغيير» قائلاً: «عليكم أن تعلموا جميعاً أنه عندما تريد الأمم أن تنتقل من التزوير والفساد إلى المرحلة الأفضل من النهضة والتنمية تجد مقاومة من بعض الذين لا يرغبون في التغيير.. أطالبكم بعدم التركيز في سفاسف الأمور والنظر إلى المستقبل فقط». يشار إلى أن تعليقات مرسي تأتي في ظل الأزمة السياسية التي تشهدها بلاده منذ أشهر، مع استمرار الاحتجاجات التي تنفذها المعارضة وتفاقم الأزمة الاقتصادية. وقد سبق للرئاسة المصرية أن اتهمت أكثر من مرة «أطرافا خارجية» لم تحددها بالتدخل في شؤون مصر الداخلية.

... ومجلس الوزراء يؤكد: لا صفقة مع ليبيا لتسليم قذاف الدم

القاهرة - «وكالات»: قال السفير علاء الحديدي، المتحدث الرسمي لمجلس الوزراء: إنه لا توجد أي صفقات بين مصر وليبيا لتسليم قذاف الدم، وأن العلاقات مع ليبيا لا تحتاج لشرح، وحيث إنها دولة مجاورة فإنها مرشحة لأوجه كثيرة من التعاون، ولا توجد حاجة لعقد صفقات.

وأضاف الحديدي خلال تصريحات صحافية أمس بمجلس الوزراء أن الظروف التي تمر بها ليبيا ومصر تستوجب التعاون بينهما. فكل منهما يحتاج لإعادة البناء موضحا أن هناك تواصلا مستمرا مع الجانب الليبي، وأن موضوع قذاف الدم قضائي بحت ولا أعلق على أحكام القضاء.

وأوضح المتحدث باسم مجلس الوزراء أن رئيس الوزراء الليبي كان متواجدا في مصر وتم الحديث عن مشكلة الحدود ومشاركة الشركات المصرية في ليبيا، وأي حديث آخر غير ذلك يدخل في نطاق «التكهنات».

رغم الانتقادات وموجة الاحتجاجات المتصاعدة

بغداد: المالكي واثق من اكتساح مجالس المحافظات

رئيس الوزراء: هدفنا حماية وحدة العراق وصونه من الطائفية والإرهاب

عراقي يعبر أمام لوحة إعلان انتخابي

بغداد - «وكالات»: قال رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إن ائتلاف دولة القانون الذي يقوده سيفوز بالأغلبية في انتخابات مجالس المحافظات التي ستتم خلال ثلاثة أسابيع.

وأضاف المالكي - في كلمة ألقاها أثناء اجتماع ببغداد امس الاول أعلنت خلاله قائمة الائتلاف التي ستخوض انتخابات مجالس المحافظات في العشرين من أبريل - أن الائتلاف سيحصل على الأغلبية السياسية حتى يتمكن من تحقيق الخدمات والإنجازات والإعمار، على حد تعبيره.

ويواجه المالكي منذ ديسمبر الماضي احتجاجات شعبية في عدد من المحافظات بينها الأنبار وصلاح الدين ونينوى، تطالب بالإصلاح وبإلغاء تشريعات مثل المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب. كما يواجه انتقادات من شركائه في الحكم، ويطالب بعضهم بألا يتولى المالكي رئاسة الحكومة مجددا. والأحزاب والكتل التي ستخوض انتخابات مجالس المحافظات ضمن ائتلاف دولة القانون تفوق العشرين، ومن أهمها حزب الدعوة الإسلامي، ومنظمة بدر، وحزب الدعوة تنظيم العراق، وحزب الفضيلة، وتيار الإصلاح.

وقال المالكي السبت إنه لولا بقاء ائتلاف دولة القانون متماسكا في إطار التحالف الوطني «لكان العراق في وضع آخر»، مضيفا أن «هدف الائتلاف حماية وحدة العراق وصونه من الطائفية والإرهاب».

وحث رئيس الوزراء العراقي من قال إنهم «يضعون العصي في العجلات» على الاندماج في ما سماها «عملية الاستقرار»، وقال إن «الخلافات والانسحابات تغذي العنف». وكان يشير بذلك إلى انسحاب بعض الوزراء أو الكتل السياسية من الحكومة الحالية احتجاجا على سياساتها.

تعتبر الأصغر منذ 1967... والمعارضة تتنبأ بفشلها

الأردن: حكومة النسور تؤدي اليمين ... والملك يدعوها لـ«التقشف»

عمان - «وكالات»: كلف العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني الحكومة الإصلاحية الجديدة التي أدت اليمين الدستورية أمس الاول بالمضي قدما في تطبيق إجراءات تقشفية بموجب اتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض.

وتم التصديق على تشكيل الحكومة الجديدة بعد مشاورات غير مسبوقة أجراها رئيس الوزراء عبد الله النسور الذي أعيد تكليفه في التاسع من مارس بعد أن استطلع العاهل الأردني آراء أعضاء البرلمان.

وجاءت المشاورات التي قلما يجريها الملك بعد تعديلات دستورية نقلت بعض الصلاحيات من البلاط - في استجابة لدعوات إصلاحية شجعتها انتفاضات في أرجاء العالم العربي واحتجاجات على نطاق أصغر داخل المملكة.

وكان العاهل الأردني يختار في السابق رؤساء الوزراء دون تشاور مع البرلمان ولم يكن للمجلس المؤلف من 150 عضوا أي دور في تشكيل الحكومات. والحكومة التي أعلنت يوم السبت هي الأصغر منذ أربعة عقود وتضم 18 وزيرا.

وبعد تعيين محافظ البنك المركزي الأردني السابق أمية طوقان وزيرا للمالية مؤشرا على رغبة مجلس النواب في المضي قدما في الإصلاحات التي لا تحظى بتأييد والتي يطلبها صندوق النقد الدولي مقابل قرض قدره مليارا دولار. ويدافع طوقان الذي تلقى تعليمه في الولايات المتحدة عن تقليص الإنفاق المفرط الذي لجأت إليه الحكومات المتعاقبة على مدى سنوات.

ومارس صندوق النقد ضغوطا على المملكة لإنهاء الدعم لأسعار الوقود في نوفمبر تشرين الثاني الماضي مما أدى إلى اضطرابات استمرت عدة أيام خصوصا في المناطق الريفية والقبلية.

وتصدى النسور للاحتجاجات قائلا إن انتقالا من الدعم الواسع النطاق إلى المدفوعات النقدية الموجهة للفقراء هي الطريقة الوحيدة للتعامل مع الأزمة المالية التي أدت إلى ارتفاع العجز إلى أكثر من 12 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مما دفع الأردن إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي.

وحث الصندوق الأردن على مواصلة إصلاح برامج الدعم المكلفة التي يطبقها وعلى زيادة أسعار الكهرباء التي يقول مسؤولون إنه سيتم رفعها في يونيو المقبل.

واكمل الصندوق هذا الشهر مراجعته الأولى للترتيب الائتماني مع الأردن وأشاد بالإصلاحات الاقتصادية للنسور قائلا إن الأردن شهد بعض المؤشرات على الانتعاش الاقتصادي.

وفي 11 مارس قال الصندوق إن مكتبه التنفيذي يمكن أن يدرس طلب الأردن لاتمام المراجعة الأولى في أوائل أبريل مما يتيح للمملكة الحصول على الشريحة الثانية وقدرها 385 مليون دولار.

وتفاقمت الأزمة المالية الأردنية نتيجة تراجع المعونات الخليجية وعائدات الاقتصاد جراء تدفق اللاجئين من سوريا المجاورة هربا من الحرب الأهلية المستمرة منذ عامين. وشغل النسور الذي لم تتلوث سمعته بإتهامات الفساد مناصب رفيعة في الحكومات المتعاقبة. وحافظ أربعة وزراء من الحكومة السابقة على مواقعهم بينهم وزير الخارجية ناصر جودة ووزير تطوير القطاع العام خليف الخوالدة ووزير الصناعة والتجارة حاتم الحلواني الذي ألحقت بوزارته وزارتا الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتموين.

وشغل مدير الأمن العام حسين المجالي منصب وزير الداخلية والشؤون البلدية. كما ضمت الوزارة سيدة واحدة هي الناشطة الحقوقية في مجال الأسرة ريم أبو حسان في منصب وزيرة للتنمية الاجتماعية.

ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن وزير الدولة لشؤون الاعلام محمد المومني قوله إن «الحكومة هي الأصغر من ناحية عدد الوزراء منذ عام 1967».

وأضاف ان «الهدف الأساسي من تشكيل حكومة رشيقة هو ترشيد الاستهلاك والنفقات الحكومية».

وكان النسور شكل حكومته الاولى في 11 اكتوبر الماضي وضمت 21 وزيرا وتمثلت مهمتها الأساسية انذاك في اجراء الانتخابات النيابية في 23 يناير الثاني الماضي.

وقدم النسور استقالة حكومته للملك عقب الانتخابات. وكلف العاهل الاردني حكومته حينها بالاستمرار بالقيام بمسؤولياتها الى حين تشكيل حكومة جديدة.

من جانبه قال زكي بني ارشيد، نائب المراقب العام للاخوان المسلمين في الأردن، إن «نهج تشكيل الحكومة لم يتغير فالملك هو من اختار رئيس الحكومة والمشاورات مع النواب كانت شكلية»، بحسب وكالة الأنباء الفرنسية.

وأكد ارشيد أن «هذه الحكومة ستفشل في تقديم أي تحول ديمقراطي او اصلاحي حقيقي».

ويشهد الأردن منذ مطلع عام 2011 مظاهرات واحتجاجات تطالب باصلاحات سياسية واقتصادية جوهرية ومكافحة جدية للفساد.

الوزراء عقب أدائهم اليمين الدستورية